مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 26 عدد: 64 السنة: 2022

أثار العقوبة السالبة للحرية على الجوانب الاجتماعية للمحبوسين وعلاقة ذلك بالعود

دراسة ميدانية على عينة من المحامين

The effects of freedom-depriving punishment on the social aspects of the imprisoned and its relationship to recidivism

A field study on a sample of lawyers

مداني مداني

جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم

profmadani@yahoo.fr

مكلاتي فاطمة الزهراء[1]

جامعة العربي التبسي تبسة

maklati.fatma@univ-tebessa.dz

تاريخ الوصول 2021/03/09 القبول 2021/08/01 النشر على الخط 2022/03/15

Received 09/03/2021 Accepted 01/08/2021 Published online 15/03/2022

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العقوبة السالبة للحرية على الجوانب الاجتماعية للمحبوسين وعلاقة ذلك بالعود من خلال طرح إشكال مفاده هل تتأثر الجوانب الاجتماعية للمحبوسين بالعقوبة السالبة للحرية وهل لذلك علاقة بالعود، وبالاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بالعينة التي كان حجمها 170 فردا، وأداة استمارة متمثلة في مقياس ليكرت الخماسي، وبرنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية spss17 لمعالجة البيانات الميدانية إحصائيا أسفر البحث في النهاية على نتيجة عامة مفادها أن أثار العقوبة السالبة للحرية على الجوانب الاجتماعية للسجين تتراوح مابين مؤثر ومؤثر جدا، حيث كانت مؤثرة جدا على 27% من الجوانب الاجتماعية التي كان لها علاقة بعود المفرج عنهم للإجرام وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 4,44 وانحراف معياري قيمته 0,64، ومؤثرة على 73% من الجوانب الاجتماعية للمحبوس التي كان لها علاقة بعوده للإجرام وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,94 وانحراف معياري قيمته 0.86.

الكلمات المفتاحية: العود، العقوبة السالبة للحرية، الجوانب الاجتماعية، المحبوسين.

Abstract:

The study aimed at identifying the impact of the penalty which takes the prisoner's freedom on their social sides and its relation with the regression (relapse), through the question: Are the social sides of the prisoner influenced by their penalty? And does this have a relation with regression (relapse)?

It depends on the social scan method with the sample survey which represents 170 persons and a technical questionnaire form of the quintet criterion of Likart . And the statistical package for Social Science SPSS17 in order to treat the field dat.

Finally we deduced that the impacts of the prisoner's penalty which takes their freedom on their social sides can be influenced or more influenced، so 27 % were more affected (influenced) from the social sides related to the released prisoners regression, their arithmetic mean is 4.44 and a standard deviation of 0.67, and 73% were affected (influenced) from the social sides of the prisoner which was related with the crime's regression (relapse), their arithmetic mean is 3.94 and a standard deviation of 0.86.

Keywords: regression (relapse), penalty which takes freedom, social sides, prisoners.

[1] **البريد الالكتروني: maklati.fatma@univ-tebessa.dz** المؤلّف المرسل: **مكلاتي فاطمة الزهراء**

1. مقدمة:

يقودنا الحديث عن العقوبة السالبة للحرية في مجتمع تتقاذفه المشاكل والفتن من كل جانب كالجزائر مثلا إلى البحث في الجوانب الاجتماعية للسجين التي سوف تتأثر بهذه العقوبة -بالرغم من شخصيتها- والمتعلقة بالأسرة والمجتمع، فمن المؤكد أن العقوبة السالبة للحرية لها تأثيرات جمة عليهما، وبالخصوص الأسرة سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو النفسي أو الصحي، ويظهر هذا بوضوح خاصة عندما يتعرض رب الأسرة أو أحد أفرادها لهذه العقوبة، فتهتز مكانة الأسرة الاجتماعية ويلحق بها وصم اجتماعي ويتأثر مستوى معيشتها ويضطرب بنائها الاجتماعي لدرجة قد تصل إلى تفككها الكلي.

إن تحمل الأسرة عواقب أفعال أرتكبها عائلها أو أحد أفرادها بالرغم من دفعه ثمن ذلك هو بمثابة إضافة ألم لألمها، فحرمانها من حق التواصل الاجتماعي المستمر من قبل المجتمع جراء نظرة احتقاره وازدرائه وتهميشه لها يسبب لها الكثير من المشاق والصعوبات ويجعل منها "بيئة لتنشئة أبناء متسربين من المدارس وخارجين عن القانون، وهذا ما نصت عليه المادة 23 فقرة (1)من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية"[1]، كما نص الدستور الجزائري في المادة 58 منه على وجوب أن " تحظى الأسرة بحماية الدولة والمجتمع"[2]، إن العود للجريمة في المجتمع الجزائري يدفعنا للنظر والبحث في أثر العقوبة السالبة للحرية على الجوانب الاجتماعية للسجناء، وهذا ما سنراه في هذه الورقة البحثية التي تنولنا فيها ثلاثة جوانب: جانب منهجي احتوى مجتمع البحث وعينته وكذلك منهجه وتقنياته وبعض الأساليب الإحصائية، وجانب نظري تناولنا فيه التعاريف الإجرائية للمفاهيم الأساسية، وجانب ثالث ميداني عرضنا فيه البيانات الميدانية مع التحليل والمناقشة.

2 .الجانب المنهجي للبحث:

1.2 . أهداف البحث:يهدف هذا البحث إلى:

- ✓ التركيز على مدى تأثير العقوبة السالبة للحرية على الجوانب الاجتماعية للمحبوسين، والمتمثلة في المجتمع الذي يعيش به وأسرته.
- ✓ معرفة مدى سلبية العقوبة السالبة للحرية على السجين وعلى كل ما يتعلق بجوانبه الاجتماعية، بغية لفت نظر الجهات المعنية بشؤون السجن والمساجين في التفكير في ما يسمى ببدائل العقوبة السالبة للحرية.
- ✓ تسليط الضوء على ظاهرة العود في وسط المفرج عنهم من خلال سبب نراه مهم وأساسي ألا وهو الجانب الاجتماعي للمحبوس.
- ✓ إبراز أهمية الرعاية الاجتماعية للمحبوس أثناء الحبس وبعد الإفراج عنه ولأسرته.
- ✓ حث الجهات الوصية على إبلاء أهمية لما يسمى بالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم في إطار رسمي ومنظم.

2.2.إشكالية البحث:

[1] نقلا عن بلعيساوي الطاهر، تأثير عقوبة السجن على أسر السجناء، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد17، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2016، ص102 .

[2] نفس المرجع، ص 102 .

أصبحت عقوبة سلب الحرية سببا في الكثير من الجرائم المختلفة، لأنها تعطي للسجين فرص تعلم أنواع كثيرة من الجرائم جراء احتكاكه بمن يتمتع بخبرة كبيرة في مجال الجريمة والخطرين منهم كذلك، الأمر الذي ترك بيكاريا ينادي بضرورة" إحداث إصلاح اجتماعي في السجون"[1]، فعقوبة سلب الحرية بالرغم من أن القصد من توقيعها على الجناة هو استئصال عوامل الإجرام باعتماد برامج للتهذيب والإصلاح بالمؤسسات العقابية إلا أن الواقع بالرغم من تخليص المجتمع من المجرمين بسجنهم وعزلهم عنه يقيه شرهم، هذ من جهة، ومن جهة ثانية يجعلهم عرضة لبرامج تربوية ودينية وأخلاقية وتهذيبه...تعمل على تنمية المواهب والقدرات البدنية والذهنية لهم وتعزيز ثقافتهم الدينية بقدر ما يجعل من المجتمع يستفيد منهم كأفراد صالحين بعد الإفراج عنهم ويجنبه خطر عودتهم للإجرام مرة ثانية، أثبت "بأن العلاج بهذه الطريقة غير مجدي"[2]، لأن مجتمع السجن مهما حاولت السياسات العقابية أن تدفع به نحو الأخلاق الفاضلة والسلوكيات السوية يبقى "وكرا لتفريخ الجريمة"[3] والانحرافات التي تعصف بأخلاقيات الإنسان ومعتقداته ومفاهيمه، والتي قد تصاحبه طيلة حياته إن لم توجهها نحو نسف السلم والأمن الاجتماعين من خلال زرع الشر وضرب القيم الأخلاقية والنيل من مبادئ السلوك القويم في المجتمع "ويعاني المجتمع من ويلاته مرة ثانية، بل ربما أشد حتى يتم القبض عليه وإدخاله السجن مرة أخرى ليعود ويتعلم أشياء جديدة لم تكن في الحسبان... وهكذا"[4]، لكن وبالرغم من أن العقوبة شخصية إلا أن تأثيرها على أسرة السجين أمر حتمي خصوصا إذا كان رب أسرة، فبمجرد إيداعه السجن تفقد أسرته موردها المالي ورقابته عليها خصوصا إن كان فيها من هم مراهقين ومن يحتاجون إلى مراقبة وتوجيه وإرشاد "فقد تضطر هذه الأسرة أمام الحاجة والمغريات إلى الانحراف، وهذا الانحراف قد يكون أخلاقيا أو دينيا أو كليهما، وبهذا تكون أسرته قد أكرهت على الفساد"[5]، وحتى على المجتمع "فالسجن يساهم بشكل مباشر في ازدياد عدد الجرائم، ولعل انتشار البطالة والمخدرات التي تشل التفكير وتسهم في القضاء على المجتمع دينيا وأخلاقيا قبل أن يكون جسديا، لهو السبب الرئيسي في ذلك إضافة إلى محترفي الإجرام"[6]، فإلى أي مدى يمكن أن تؤثر العقوبة السالبة للحرية على الجوانب الاجتماعية للمحبوسين ومنه إلى عودتهم للإجرام؟

3.2. فرضية البحث: للعقوبة السالبة للحرية أثار على الجوانب الاجتماعية للمحبوسين مما يدفع بهم للعود.

4.2. عينة البحث: عينة الدراسة تمثلت في المحامين المعتمدين لدى مجلس القضاء والمحكمة العليا، والذين تم اختيارهم قصديا، وجمع معظمهم عن طريق ما يسمى بالكرة الثلجية، إذ بلغ عددهم -في إطار ما سمحت به الظروف- مائة وسبعون محاميا(170) يتمتعون بخبرة كبيرة في هذا لمجال.

---

[1] خضر عبد الفتاح، تطور السجن ووظيفته، أبحاث الندوة العلمية الأولى، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ط1، 1404، ص ص 19-20.

[2] خضر عبد الفتاح، وقف تنفيذ العقوبة، مطابع مهد الإدارة العامة، الرياض، 1404، ص 20.

[3] غانم، عبد الله عبد الغني، أثر السجون على سلوك سلوك السجين، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 106.

[4] العجرفي، علي حامد، تطبيق لعقوبات على المجرمين وأثرها في حماية حقوق الإنسان، الدار العربية للطباعة والنشر، الرياض، 1427، ص163.

[5] أبو غدة، حسن، أحكام السجن ومعاملة السجناء، مكتبة المنار، الكويت، 1408، ص594.

[6] عبد الله بن على، الخثمعي، بدائل العقوبة السالبة للحرية بين الواقع والمأمول: دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الخبراء وأهل الاختصاص في القضاء السعودي والعدالة الجنائية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم علم الاجتماع، الرياض، 2008، ص57.

5.2. منهج البحث وأداته:

1.2.5.منهج البحث: اعتمدنا في دراستنا الوصفية التحليلية هذه على منهج المسح الاجتماعي، لوصف موضوع الدراسة(أثار العقوبة السالبة للحرية على الجوانب الاجتماعية للمحبوس وعلاقة ذلك بالعود) من جميع جوانبه، لأنه "يعتمد على جمع البيانات وتبويبها وتحليلها والربط بين مدلولها والوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم الواقع وتطويره" [1].

2.2.5.أداة البحث: تمثلت أداة الدراسة في استمارة استبيان والتي صممت خصيصا لجمع معلومات من أفراد عينة الدراسة لمعرفة أهم أثار العقوبة السالبة للحرية على الجوانب الاجتماعية للمحبوس وعلاقة ذلك بالعود، حيث احتوت على خمسة عشر(15) عبارة، مستخدمين في ذلك مقياس ليكرت "Likert" وفق تدرج خماسي:(مؤثر جدا، مؤثر، تأثير توسط، غير مؤثر، غير مؤثر تماما)[2]، وذلك للإجابة على فقرات الاستبيان، حيث يعطى للإجابة الأكثر موافقة الرقم(5)، بينما للإجابة الأقل موافقة يعطى الرقم(1)، لمعرفة مدى تأثير العقوبة السالبة على الجوانب الاجتماعية للمحبوسين وعلاقة ذلك بالعود من خلال خمسة عشر عبارة أنضر الملحق(1)، ولمعرفة إن كانت الأداة تقيس ما صممت لقياسه تأكدنا من ما يلي:

الصدق الظاهري للأداة: قمنا بعرضها على مجموعة من الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال الدراسة للتأكد من صدقها الظاهري، وذلك من حيث وضوح صياغة العبارات وكذا مدى أهميتها ومناسبتها لقياس ما وضعت لأجله، وفعلا وفي ضوء ملاحظاتهم قمنا بتعديل صياغة بعض العبارات وحذف أخرى.

الصدق البنائي للأداة: قمنا بتطبيق أداة الدراسة بعد التأكد من صدقها الظاهري على أفراد عينة البحث لأجل تحديد مدى التجانس الداخلي لها وذلك بحساب معاملات ارتباط(بيرسون) بين كل عبارة وما وضعت لأجل قياسه(أثر العقوبة السالبة للحرية على الجوانب الاجتماعية للمحبوس)، والجدول رقم(1) يوضح ذلك.

الجدول رقم(1): معامل الارتباط(بيرسون) للاتساق الداخلي بين كل عبارة من عبارات الاستبيان وجميع كل عباراته.

رقم العبارة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
معامل الارتباط	0.44**	0.47**	0.48**	0.54**	0.45**	0.62**	0.61**	0.74**	0.54**	0.64**	0.66**	0.60**	0.65**	0.72**	0.66**

(**) دال إحصائيا عند مستوى(0.01)

(*)دال إحصائيا عند مستوى(0.05)

[1] العساف، صالح حامد. المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكات للطباعة والنشر، الرياض،1994، ص217.

[2] عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص98.

يتضح من الجدول رقم(1) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لكل عبارات الأداة قد تراوحت مابين(0,44 و0,74) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0,01) و(0.05) وهذا يعني أن جميع معاملات الارتباط الدالة إحصائيا تتمتع عباراتها عامه بثبات الاتساق الداخلي بين كل عبارة والعبارات الخمسة عشر التي تقيس فرضية البحث.

ثبات الأداة: قمنا بالتأكد من ثبات أداة الدراسة بحساب معامل الثبات وذلك باستخدام طريقة الاتساق الذاتي(الفاكرونباخ) (α) "**Cronbach's Alpha**" للعينة الكلية والجدول رقم(2) يوضح ذلك

الجدول رقم(2): يوضح معامل ثبات أداة الدراسة

حجم العينة	عدد العبارات	معامل الثبات
170	15	0.86

يتضح من الجدول رقم(2) أن معامل ثبات أداة الدراسة قد بلغ(0.86) وهو معامل جد مرتفع مقارنة بالقيمة الدنيا المقبولة له، مما تجعل من الأداة صالحة للتطبيق وأن النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيقها ميدانيا ممكنة الثبات.

وبعد التأكد من الصدق الظاهري والبنائي للأداة وثباتها أصبحت على صورتها النهائية كما هي موضحة في الملحق (أ).

6.2.أساليب التحليل الإحصائي: تم استخدام معامل الارتباط بيرسون Pearson لتحديد مدى الصدق البنائي وتقدير مدى الاتساق الداخلي لأداة الاستبيان، وكذلك استخدام معامل الثبات (ألفا كرونباخ) (α) "Cronbach's Alpha" لتقدير ثباتها، كما تمت معالجة بيانات الدراسة وفقا لبرنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية SPSS17 حيث استعملنا أساليب المعالجة الإحصائية الآتية:

1.6.2.التكرارات والنسب المائوية: وذلك لتحديد استجابات المبحوثين إزاء عبارات أداة الاستبيان بواسطة النسب المائوية.

2.6.2.حساب المتوسط الحسابي: وذلك لتحديد استجابات أفراد عينة الدراسة إزاء عبارات أداة الدراسة، واستخراج متوسط الترتيب لكل عبارة من عباراتها.

3.6.2.الانحراف المعياري: لقياس مدى التشتت في إجابات المبحوثين إزاء كل عبارة من عبارات أداة الدراسة.

4.6.2.متوسط الوزن النسبي الفارق: وذلك لتحديد الأهمية النسبية التي تقيس **أثر العقوبة السالبة للحرية على الجوانب الاجتماعية للمحبوس وعلاقة ذلك بالعود**، حيث وجدناه بعد إجراءات حسابية عدة يساوي(4,32)، ومن منطلق أن 75% تمثل الحد الأعلى للأهمية النسبية، و25% تمثل الحد الأدنى للأهمية النسبية، وبتكرار انتقال75%من تكرارات الاستجابة لفئة (مؤثر جدا) إلى تكرارات الاستجابة لفئة(غير مؤثر تماما) تمكنا من الحصول على المتوسطات النسبية الفارقة الآتية:

- ✓ متوسط 4,32 فأكثر يشير إلى مؤثر جدا.
- ✓ متوسط من 3,57 إلى 4,31 مؤثر.
- ✓ متوسط من 2,82 إلى 3,56 تأثير متوسط.

- ✓ متوسط من 2,07 إلى2,81 غير مؤثر.
- ✓ متوسط أقل من2,07 غير مؤثر تماما.

3.الإطار المفاهيمي للبحث:

1.3.العقوبة السالبة للحرية:

1.1.3.اصطلاحا:

1.1.1.3.في الشريعة الإسلامية: هي "زواجر وضعها الله للردع عن ارتكاب ما نهي عنه وترك ما أمر به"[1].

2.1.1.3.في القانون:هي مصادرة حرية المحكوم عليه بناء على حكم قضائي، عن طريق إيداعه في المؤسسات العقابية لمدة معينة، بقصد إصلاحه وتأهيله بشتى الطرق والوسائل[2].

وعلى العموم فعقوبة السجن هي الجزاء الذي يوقعه المجتمع على المجرم مؤاخذة له عما اقترفه من أفعال مجرمة قانونا، وهي وسيلة قديمة تطورت ظروف قضائها بتطور الحضارات و الذهنيات وانتقلت من وحشيتها إلى عقوبة تراعي آدمية المحكوم عليه وتهدف إلى إعادة إدماجه في المجتمع للحد من عودته للإجرام مرة أخرى.

3.1.1.3.في علم الاجتماع: هي "قدر من الألم يصيب الحرية تفرضه الهيآت القضائية بالمجتمع على كل من يخرج عن قواعد الضبط الاجتماعي ويرتكب سلوكيات غير مقبولة اجتماعيا" [3].

وعلى العموم فعقوبة السجن هي الجزاء الذي يوقعه المجتمع على المجرم مؤاخذة له عما اقترفه من أفعال مجرمة قانونا، وهي وسيلة قديمة تطورت ظروف قضاءها بتطور الحضارات و الذهنيات وانتقلت من وحشيتها إلى عقوبة تراعي آدمية المحكوم عليه وتهدف إلى إعادة إدماجه في المجتمع.

2.1.3.إجرائيا:العقوبة السالبة للحرية هي مدة زمنية تتراوح مابين الشهرين كحد أدنى والمؤبد كحد أقصى، صادرة بحكم قضائي نهائي ضد الأشخاص الذين ارتكبوا أفعالا مجرمة قانونا.

2.3.العود:

1.2.3.اصطلاحا:لا يوجد إجماع بين الباحثين في مجالات الانحراف و الجريمة حول مفهوم واحد و موحد للعود، غير أن العود على العموم"يعبر عن تكرار السلوك المنحرف من شخص راشد كان أم حدثا لأكثر من مرة" [4].

(1) علي محمد الحبيب، الماوردي، الأحكام السلطانية والولاية الدينية، تحقيق عصام فارس الحر سقاني ومحمد إبراهيم الزعل، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص93.

(2) محمد إبراهيم، زيد، علم لإجرام وعلم العقاب، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1980، ص24.

(3) أبو عامر، محمد، زكي، دراسة في علم الإجرام والعقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، عمان، ط3، 1985، ص100.

)عبد القادر، عودة، مرجع سابق، ص 766 . 4(

2.2.3.إجرائيا:العود هو ارتكاب شخص راشد يتجاوز سنه الثامنة عشر(18سنة) لجريمة أو أكثر بعد أن صدر ضده حكم نهائي لم يعد قابلا لا للاستئناف ولا للطعن ولا للمعارضة أو يكون قد أنهى العقوبة المحكوم بها عليه، وعودته إلى المؤسسات العقابية، ويكون هذا العود من جناية إلى جناية أخرى، أو من جنحة إلى جنحة أخرى، أو من جناية إلى جنحة أو العكس.

3.3.الآثار:

1.3.3.اصطلاحا:"هي الانعكاسات الايجابية أو السلبية التي تطرأ على الفرد نتيجة لموقف أو مشكلة"(بسيوني).

2.3.3.إجرائيا: هي جل الانعكاسات السلبية التي تلحق بالجوانب الاجتماعية للحبوسين كاهتزاز الاعتبار الاجتماعي لهم ولأسرهم، الوصم الذي يلحق بأسرهم وتفككها وانخفاض مستواها المعيشي، انعدام الثقة فيهم وفي أسرهم من قبل أفراد المجتمع، فتور العلاقات الاجتماعية بينهم وبين أسرهم وعزوفهم عن زيارتهم، فك الارتباطات الاجتماعية بينهم وبين أسرهم و المجتمع، انحراف أبنائهم، انتشار البطالة فيما بينهم، وجود فئة متمردة على المجتمع وكارهة له، انحراف زوجاتهم، صعوبة اندماجهم في المجتمع، أثرهم السيئ على قيم المجتمع، وتشرد أبنائهم، جراء تعرضهم لعقوبات سالبة للحرية قد يترتب عنها عودتهم للإجرام مرة أخرى.

4.الجانب الميداني للبحث:

1.4.عرض البيانات الميدانية للبحث ومناقشة نتائجه:

الجدول رقم(3) أثار العقوبة السالبة للحرية على الجوانب الاجتماعية للمحبوس وعلاقة ذلك بالعود

يتضح من الجدول رقم(3) أن المتوسط الحسابي العام لاستجابات المبحوثين حول أثار العقوبة السالبة للحرية على الجوانب الاجتماعية للمحبوس وعلاقة ذلك بالعود قد بلغ 4,08 من الاستجابات الخمس، مما يدل في ضوء المتوسط الحسابي الخطي ذو

	العبارات		الاستجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			مؤثر جدا	مؤثر	تأثير متوسط	غير مؤثر	غير مؤثر تماما			
1	اهتزاز الاعتبار الاجتماعي لكل من المحبوس وأسرته	ت	47	87	27	6	3	4.03	0.80	9
		%	27.5	50.9	15.8	3.5	1.8			
2	الوصم الاجتماعي للمحبوس	ت	46	53	42	19	10	3.65	1.13	14
		%	26.9	31	24.6	11.1	5.8			
3	تفكك أسر لمحبوسين	ت	84	70	12	2	2	4.42	0.65	3
		%	49.1	40.9	7	1.2	1.2			
4	انعدام الثقة في المحبوس وفي أسرته من قبل أفراد مجتمعه	ت	32	61	41	26	10	3.52	1.11	15
		%	18.7	35.7	24	15.2	5.9			
5	فتور العلاقات الاجتماعية بين المحبوس وأسرته	ت	105	54	11	-	-	4.56	0.60	1
		%	61.4	31.6	6.3	-	-			
6	عزوف معارف المحبوس عن زيارته	ت	54	78	29	7	2	4.08	0.81	8
		%	31.6	45.6	17	4.1	1.2			
7	فك الارتباطات الاجتماعية بين المحبوس وأسرته و المجتمع	ت	37	83	34	13	3	3.86	0.85	13
		%	21.6	48.5	19.9	7.6	1.8			
8	انحراف أبناء المحبوسين	ت	82	72	12	3	1	4.38	0.69	4
		%	47	42.1	7	1.7	0.6			
9	انتشار البطالة بين المحبوسين المفرج عنهم	ت	76	67	22	2	3	4.30	0.74	5
		%	44.4	39.2	12.9	0.2	1.8			
10	وجود فئة متمردة على المجتمع وكارهة له	ت	48	73	34	13	2	3.93	0.89	10
		%	28.1	42.7	19,9	7.6	1.2			
11	انحراف زوجات المحبوسين	ت	40	73	47	6	4	3.87	0.84	12
		%	23.4	42.7	27.5	3.5	2.3			
12	صعوبة الاندماج في المجتمع	ت	66	67	31	3	3	4.20	0.82	6
		%	37.6	39.2	18.1	1.8	1.8			
13	انخفاض في المستوى المعيشي لأسر المحبوسين	ت	85	71	12	1	1	4.43	0.62	2
		%	49.7	41.5	7	0.6	0.6			
14	ضعف في الروابط الاجتماعية بين المحبوس ومجتمعه	ت	31	98	27	8	6	3.88	0.80	11
		%	18.1	57.3	15.8	4.7	3.5			
15	تأثر والدا المحبوس	ت	51	90	24	4	1	4.11	0.72	7
		%	29.8	52.6	14	2.3	0.6			
	المتوسط الحسابي الإجمالي لاستجابات أفراد عينة الدراسة إزاء أثار العقوبة السالبة للحرية على الجوانب الاجتماعية للمحبوسين وعلاقة ذلك بالعود							4.08		
	الانحراف المعياري الإجمالي لاستجابات أفراد عينة الدراسة إزاء أثار العقوبة السالبة للحرية على الجوانب الاجتماعية للمحبوسين وعلاقة ذلك بالعود								0.80	
	درجة تأثير العقوبة السالبة للحرية على الجوانب الاجتماعية للمحبوس وعلاقة ذلك بالعود عالية جدا									

الوزن النسبي الفارق والذي يساوي4,32، أن العقوبة السالبة للحرية مؤثرة جدا على أربعة جوانب اجتماعية للمحبوسين وهو ما يمثل نسبة 23% من مجموع المظاهر السلوكية الخمسة عشر، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية مابين (4,38 و4,56) أي بمتوسط حسابي متوسط قيمته 4,44، وهي مرتبة كمايلي:

فتور العلاقات الاجتماعية بين المحبوس وأسرته: جاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى بنسبة موافقة من قبل أفراد العينة عليها بلغت93%، ومتوسط حسابي للاستجابات قيمته4,56 وهو يدل على أن العقوبة السالبة للحرية مؤثرة جدا على فتور العلاقات الاجتماعية بين المحبوس وأسرته، وانحراف معياري0,60، مما يعني وجود تجانس كبير في استجابات أفراد العينة إزاء هذه العبارة، مما يجعلها من أهم الآثار السلبية للعقوبات السالبة للحرية على السجين.

تعتبر الأسرة أهم مؤسسة اجتماعية تؤثر في شخصية الفرد خلال مراحله العمرية المختلفة وتمثل مصادر ضغط رئيسية تدفع بالمفرج عنه إلى العود من خلال إحساسه وشعوره بالوصم والمقاطعة وعدم الثقة وعدم التعامل معه والنظرة الدونية من المجتمع الخارجي نحوه، وقد أشار الثبيتي في دراسته أن "تأثير الأسرة على الانحراف يكون بنسبة55%، بينما الجماعات كجماعة الرفاق والعمل والمؤسسات مثل المدرسة وغيرها تؤثر بنسبة 45%، وترتبط العوامل الأسرية بالعود من خلال العوامل المؤدية للانحراف للمرة الأولى داخل الأسرة"[1].

انخفاض في المستوى المعيشي لأسر المحبوسين: جاءت هذه العبارة في المرتبة الثانية إذ وافق عليها 91,2% من أفراد عينة البحث، وبمتوسط حسابي إجمالي للاستجابات قيمته4,43 مما يدل على أن العقوبة السالبة للحرية مؤثرة جدا على انخفاض في المستوى المعيشي لأسر المحبوسين، وانحراف معياري قدره0,62 وهو يعني وجود تجانس كبير بينهم تجاه هذه العبارة.

ونقصد بذلك تدني مستوى الأسرة الاقتصادي أو فقد المورد المادي للأسرة بسبب وفاة عائل الأسرة أو غيابه، أو لأي سبب كان مما يؤدي إلى حرمان أفرادها من بعض الاحتياجات الأساسية، والمشكلة الاقتصادية تنبع من الفجوة القائمة بين الاحتياجات البشرية من جهة وبين وسائل إشباعها، وعادة ما تكون الاحتياجات البشرية متجددة تلقائيا لأنها في تطور وتغير وازدياد تبعا للبيئة التي يعيش فيها الفرد، ومما لا شك فيه أن شعور الفرد على أنه غير قادر على إشباع الحاجات الأساسية لأسرته أو شعور أفراد الأسرة بذالك يؤدي إلى الشعور بالحرمان المادي والإحساس بالنقص والدونية والقلق والتوتر الذي يقود إلى تنمية الاتجاهات العدائية أو ممارسة السلوك المنحرف الذي يلحق الضرر بالفرد والمجتمع.

والواقع أن هناك من الدراسات والبحوث التي أبدت في نتائجها أهمية العامل الاقتصادي كعامل من عوامل ارتكاب الجريمة والعودة إليها فقد تبين أن سبب ارتكاب الجريمة من قبل العاطلين عن العمل هو الحاجة إلى المال أي سبب اقتصادي مباشر.

[1] مصطفى عبد المجيد، كاره. السجن كمؤسسة اجتماعية،رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،2008.

كما أن التوزيع المهني للمجرمين يلقي كثيرا من الضوء على ظروفهم الاقتصادية حيث نجد أن للبطالة الأثر الكبير في دفع الفرد إلى ممارسة الفعل الإجرامي، فهو دائما يجد نفسه عاجزا أمام تحقيق حاجاته الأساسية من مأكل و ملبس، "فالفقر بفعل البطالة وضعف الدخل الشهري يمكن أن يسبب سوء التغذية، وضعف الصحة التي بدورها يمكن أن تؤدي إلى ضعف مقاومة الانحراف"[1].

وعلى هذا نلاحظ أن العوامل الاقتصادية تعد إحدى أهم العوامل التي تدفع إلى ممارسة السلوك المنحرف وخاصة عند شعور المجرم بقدرته على العمل وهو محروم منه وبالتالي حرمانه من الحصول على دخل مناسب له ولأسرته.

وبناء على ما تقدم فإنه عندما لم يجد المفرج عنه القدرة على مزاولة الكسب المشروع الشريف لسد الحاجات الأساسية له ولأسرته بسبب وصمه الرسمي مما يزيد في أوضاع الأسرة ترديا ويجعل السجين يعاني من عدم الاستقرار في مصدر الدخل وقلته أو انعدامه مما يدفعه للعودة إلى الإجرام.

تفكك أسر المحبوسين: أتت هذه العبارة في الترتيب الثالث كأثر من الآثار السلبية للعقوبة السالبة للحرية، إذ وافق عليها90%من أفراد عينة الدراسة، وذلك بمتوسط حسابي قيمته4,42 مما يدل على أن أسرة المحبوس تتأثر جدا بعقوبة سجنه، وانحراف معياري قدره0,65 وهذا يعني وجود تجانس كبير في استجابات المبحوثين إزاء هذا المؤثر.

إن الأسرة هي نواة المجتمع، وهي من وراء أي استقرار في الحياة الاجتماعية، لما لها من دور إستراتيجي كبير ووظيفة اجتماعية بالغة الأهمية متمثلة في التنشئة الاجتماعية، والتي يمثل عائل الأسرة فيها "أهمية كبرى بالنسبة لأفراده ويشكل العمود الفقري للأسرة، وبخاصة في المجتمعات العربية، وغالبا ما يكون المصدر الرئيسي لسد الاحتياجات الأسرية المادية والمعنوية ويمثل سلطة الضبط الاجتماعي داخلها، وقد تواجه بفقدان وجوده المباشر عددا من المشكلات المتعددة التي قد تؤدي إلى انهيارها"[2]، الأمر الذي يعرقل أو يجعل من رعاية أفراد أسرة السجين له بعد الإفراج والتي تعتبر بمثابة حلقة من حلقات الرعاية الاجتماعية التي يتلقاها المحبوس أثناء تواجده بالمؤسسة العقابية وبعد الإفراج عنه شبه معدومة، إن لم تكن سببا في عدم وقايته من العودة للجريمة مما يحول دون استقبالها الاستقبال اللائق له وهو الذي يعاني من الحالة النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تلي لحظة الإفراج مباشرة أو ما يطلق عليها (صدمة الإفراج) وقد تستمر معه لشهور وبالتالي الحيلولة دون استفادته الجيدة من فترة العقوبة التي قضاها بالمؤسسة العقابية وتعرض فيها لبرامج إصلاحية وتأهيلية مما يبقي على احتمالية عودته للإجرام كبيرة.

كما أن بعض الزوجات بمجرد دخول أزواجهن السجن يعتري عاطفة الحب لديهن تجاههم فتورا وربما انهيارا مما قد يدفع بهن لطلب الطلاق بسبب شعورهن بوصمة عار ستلحق بهن و بأسرهن، أو أنهن يتوارين من المجتمع خوفا من الكلام البذيء الذي قد يخدش مشاعرهن ويمس كرامتهن فتفقد عملها إن كانت عاملة وتخسر تواصلها مع محيطها الاجتماعي وتعيش بذلك عزلة اجتماعية حقيقية وتهدم بذلك الأسرة، وقد يلحق خزي وعار عقوبة سلب حرية الأب إلى الأبناء حينما يعجزون أو يشعرون بالضعف

(1) Putnam Addis, Family Structure and Juvenile Recidivism, Journal of affenders, Vol$_{11}$, March 1984 p 24.

(2) زيد بن عبد الله بن دريس، الخدمة المقدمة من اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم: واقعها وآفاقها،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص27.

والنقض أمام أقرانهم فيتمردون على المجتمع وربما يعتزلونه حيث الرفقة السيئة وبؤر الانحراف والجنوح، وربما نظرة المجتمع المحتقرة والمزدرية لأسرة السجين قد تلحق به فتحرمه من اندماج السوي فيه فيعجز عن تحمل مسؤوليات أفراد أسرته، فتتعقد الأمور من حوله وتزداد حالة الأسرة الاجتماعية والنفسية وبالخصوص الاقتصادية سوء وهي كلها بوادر لسلك سبل الإجرام من قبل المفرج عنه وبالتالي مظهرا من مظاهر التفكك الأسري.

انحراف أبناء المحبوسين: أتت هذه العبارة في المرتبة الرابعة من حيث أثار عقوبة السجن على الجوانب الاجتماعية للمحبوس بنسبة موافقة عليها من طرف أفراد عينة البحث بلغت89.1%، وبمتوسط حسابي قيمته 4.38 والذي يعني أن حبس أولياء الأبناء مؤثر جدا على انحراف أبنائهم، وبانحراف معياري قدره0.69 وهو يدل على تجانس كبير بين أفراد عينة البحث إزاء هذا المؤثر.

من المعلوم أن "الطفل الذي يجد نفسه في عائلة أوغل فيها الوالدان أو أحدهما في الإجرام أو الانحلال الخلقي، ينزلق غالبا مع ذويه في خطاياهم ومباذئهم، وبالتالي يتورط عاجلا أو آجلا في ارتكاب الجرائم، مقتديا بالوالدين أو أحدهما، دون أن يساوره أي شعور بالإثم"[1]، كما أنه لاشك فيه من أن مرتكب الجرم عند إيداعه السجن قد يكون رب أسرة مسؤولا عن رعايتها، فينقطع مورد عيشها، ورقابته عليها، وفيهم المراهقين، ومن يحتاج إلى مراقبة وإرشاد، فقد يضطر أفراد هذه الأسر أمام الحاجة و المغريات إلى الانحراف- فإذا غاب الراعي ضاعت الرعية- وهذا الانحراف قد يكون أخلاقيا أو دينيا أو كليهما، وبهذا تكون قد أكرهت أسرته على الفساد، وبالخصوص الأبناء وهذا ما توصل إليه"سيرل بيرت"Syril Burt في كتابه المنحرف الصغير الذي يتناول فيه تأثير الفقر على جرائم الأحداث في مدينة لندن، إذ توصل إلى أن "... 37% من عائلات الأحداث الجانحين يمكن اعتبارها فقيرة للغاية"[2]، وكذلك ما توصل إليه العالم الايطالي"فورنساري دي فيرسي" Fornasari di verce1890-1873 من نتائج مفادها أن"معظم الجرائم الاقتصادية كالسرقة والتعدي على الأموال العامة والابتزاز والبغاء والقتل، العنف، بالإضافة إلى الجرائم الجنسية من ورائها الفقر"[3]، لأن الطفل الذي يجد نفسه في "أسرة فقيرة يعاني من حرمان اقتصادي، ويتعرض لبعض الظروف التي تتميز بها الحياة في أسرة فقيرة مما يؤثر على العلاقات الاجتماعية، ويدفع إلى الشعور بالحرمان المادي الذي قد يغذي اتجاهات ومشاعر خاصة كالشعور بالحسد والحقد والكراهية، بالإضافة إلى مشاعر النقص والقلق، وكل هذا بدوره قد يسهم في خلق جو مناسب لنمو الاتجاهات العدوانية أو السلوك المنحرف"[4].

كما أن فقدان رب الأسرة ينجر عنه فقدان الأبناء للرعاية الصحية والتوجيه السليم اللذين يحدان من حدة الفقر ويقفان حاجزا بين الأبناء وبين وقوعهم في هوة الانحراف، وهذا ما أكدته دراسة فيركونين Virkunen عام 1976 حيث درس العلقة بين الحرمان الوالدي والعود إلى الإجرام وقد أختار عينة من 65 حدثا عادوا للجريمة، و53 حدثا يرتكبون الجريمة لأول مرة وقد دلت

---

[1] عمر السعيد رمضان، دروس في علم الإجرام، القاهرة، 1964، ص 203.

[2] Syril Burt, The Young Délinquent, University of London press, 1952,p68.

[3] حسن إسماعيل، عبيد، سوسيولوجيا الجريمة، شركة ميدلاين المحدودة، لندن، ط1، 1993، ص110.

[4] محمد سلامة، غباري. الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص ص 122-123.

النتائج على وجود علاقة ارتباط موجبة بين الحرمان الوالدي والعود للجريمة"[1]، فأطفال المحبوسين يعيشون تجارب الحرمان المادي والمعنوي بكل ما تحمله من قسوة قد لا يدركها البالغون، وذلك نتيجة تضاعف إحساسهم بالحرمان من غياب الأب ومن الجو العائلي والعلاقة الأسرية المتكاملة، ومن انعدام راحة بال الأم التي تقع نتيجة حبس الزوج وتحمل مسؤوليات الأسرة وضغوط لأدوار التي تتعرض لها في حيرة وصراع بين التدليل الزائد أو القسوة المفرطة في تنشئة الأبناء وتربيتهم، وبالخصوص إذا كانت شخصية الأم ضعيفة وغير مبالية بما يدور حولها يجعل الفرصة مهيأة لمزيد من التفكك الأسري، وظهور السلوكيات الانحرافية عند الأبناء كالسرقة، الكذب، التسرب المدرسي، ومصاحبة رفقاء السوء والميل إلى التخريب والانتقام..."[2]، كما يساعد على ذلك"شعور الطفل بالنبذ الاجتماعي سواء من الجيران أو لمحيطين به"[3]، إن هذا الوضع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي الهش الذي ورثه الأبناء من حبس والدهم يجعهم ينصبون العداء للمحيطين بهم من أفراد المجتمع معتبرين حالهم ضحايا لأوضاع معيشية غير لائقة، وأمام نظرة المجتمع لهم على أنهم أبناء مجرم أو معتاد سجون من جهة، وأمام محاولة الدفاع عن أنفسهم التي قد تصل إلى حد الشجار والضرب والجرح من جهة، قد يدفع بأوليائهم المفرج عنهم إلى الدفاع عنهم مما قد يورطهم في جرائم قد تصل إلى حد القتل وبالتالي العود إلى الجريمة، وربما محاولة منهم تحسين مستوى معيشة أبنائهم وأمام عدم تقبل المجتمع لهم بالعزوف عن توظيفهم تجدنهم يمتهنون جرائم السرقة بمختلف مظاهرها وأنواعها وبالتالي العود للإجرام مرة أخرى .

كما أن العقوبة السالبة للحرية مؤثرة على إحدى عشر جانبا اجتماعيا أي ما نسبتة 73% من مجموع المظاهر السلوكية الخمسة عشر التي تراوحت متوسطاتها الحسابية مابين(3,52 و4,30)، أي بمتوسط حسابي متوسط قيمته 3,94، وهي مرتبة على النحو الآتي:

انتشار البطالة بين المحبوسين المفرج عنهم: وأتت هذه العبارة في الترتيب الخامسة بنسبة موافقة عليها من قبل أفراد عينة البحث بلغت 83.6%، بمتوسط حسابي4.30 و الذي يعني أن عقوبة السجن مؤثرة على هذا الجانب للمحبوس، وانحراف معياري قيمته 0.74 وهو يدل على وجود تجانس كبير في استجابات المبحوثين إزاء هذا المؤثر.

اتفقت جل الدراسات المتخصصة"أن غالبية العائدين إلى الجريمة هم من الشباب العاطلين عن العمل ومن ذوي المستوي التعليمي والاقتصادي المنخفض"[4]، لأنهم في الغالب لا يجدون من يأخذ بأيديهم بعد الإفراج عنهم في إطار ما يسمى بالرعاية اللاحقة مما حال دون اندماجهم السوي والتام في المجتمع من جديد، بالإضافة "لقبولهم بالرفض من قبل أسرهم وأهاليهم، وعدم تقبلهم من

---

(1) M . Virkunen, Parentel deprivation and recidivism in British Journal of criminology, Vol_{16}, No_4, 1976, p327.

(2) عبد الحكيم السيد، نقين صابر، العلاقة بين ممارسة العلاج الأسري للمرأة المعيلة ومستوى الأداء الاجتماعي لها، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة، 2006، ص60.

(3) فواز حسين، هيثم فوزي، المؤشرات السلوكية والانفعالية غير السوية لدى أطفال الأسر في شمال الضفة الغربية من وجهة نظر أمهاتهم، رسالة مجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2007، ص ص06-08.

(4) مطلق بن طلق، العتيبي، العود إلى الجريمة من خلال تأثير بعض العوامل الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للقضاء، الرياض، 2008.

طرف المجتمع على أساس أنهم خرجي سجون، وبالخصوص عجزهم عن توفير ما يحتاجونه من ضروريات الحياة لأنفسهم وأفراد أسرهم بسبب البطالة التي فرضتها عليهم شهادة السوابق العدلية"[1].

فالبطالة كحالة تعطل وانعدام للنشاط تخلق لدى صاحبها عجزا تاما في تلبية حاجاته وحاجيات من يعولهم الأساسية، وربما أمام انعدام بعض المقومات لديه كالمستوى التعليمي وعدم توفر السكن اللائق وغيرها من العوامل يجد الفرد نفسه يسلك سبلا غير شرعية في تغطية مطالبه ومطالب من يعيلهم، كما توفر للفرد كثيرا من الوقت الممل، فتخلق لديه شعورا بالقلق والخوف من المستقبل، كما أنها تولد لديه شعورا بالإحباط وانعدام الثقة بالنفس والتقدير الذاتي، وكلما امتدت فترة البطالة تدعمت مشاعر القلق والملل وعجز الفرد عن اكتساب المكانة الاجتماعية التي تليق بقدراته وطاقاته مما قد يدفع به إلى الخروج عن قواعد المجتمع المألوفة والتمرد على قوانينه وأعرافه وخرق نظمه من خلال سلوكات منحرفة وارتكاب أفعالا مجرمة قانونا قد تصل إلى درجة القتل.

بالإضافة إلى أن العقوبة السالبة للحرية غير رادعة في كثير من الأحيان وبالخصوص مع معتادي الإجرام فإنها تضعف وربما تقتل روح المسؤولية فيهم وتقوي فيهم حب الاتكال تزين لهم التعطل وترغبهم فيه" فكثير من المساجين يقضون في السجن مددا طويلة نوعا ما يتمتعون فيها بالتعطيل عن العمل ويكفون فيها مؤونة أنفسهم من مطعم وملبس وعلاج، بل أن هؤلاء يكرهون أن يخرجوا من السجن ليواجهوا حياة العمل والكد من جديد ويموت فيهم كل شعور بالمسؤولية نحو أسرهم، بل نحو أنفسهم فلا يكادون يخرجون من السجن حتى يعودون إليه ل حبا في الجريمة، ولا حرصا عليها وإنما حبا في العودة إلى السجن وحرصا على حياة البطالة"[2].

صعوبة الاندماج في المجتمع: احتلت هذه العبارة المرتبة السادسة من بين أثار عقوبة السجن بنسبة موافقة عليها من قبل أفراد عينة البحث بلغت77.8%، وجاءت هذه العبارة بذلك في الترتيب السادس، بمتوسط حسابي4.20 وهو يدل على أن اندماج المفرج عنهم يتأثر بعقوبة سجنهم، و بانحراف معياري قيمته0.82 وهو يدل على وجود تجانس كبير بين آراء ووجهات نظر أفراد العينة إزاء هذه العبارة.

إن عدم سيادة جو من القبول الأسري للمفرج عنه كفرد قد أخذ جزاءه جراء خروجه عن مجتمعه وإلحاق الضرر بأفراده، وأن له الحق بعد ذلك في العيش السوي داخله بكامل الحقوق والواجبات يعتبر عامل إحباط وطرد، فعدم التقدير الأسري والعائلي وحتى المجتمعي للمفرج عنه هو بمثابة تجسيد لمعوقات حياتية أمامه، خصوصا أنه عائد من وسط اجتماعي ضيق ومغلق يطبعه العنف والتمرد إلى مجتمع أوسع وأكبر به مزيج من الأنماط والتناقضات مما قد يحول دون اندماجه السلس والسوي داخله، لأن ذلك يساهم بطرق مباشرة في عدم تجنيب المفرج عنه في مرحلته الأولى الإرباكات الاقتصادية المعيشية جراء اللوم والعتاب وسوء التقدير في تكريس مشكلات حقيقية في العلاقات الأسرية ومنها إلى الاجتماعية، لأن الأسرة بالدرجة الأولى بقدر ما يساعد جوها الهادئ في تحصين المفرج عنه مجتمعيا يساعد أيضا بسلبيته من خلال المشكلات بين أفرادها نتيجة اختلافات بين الزوجين مرة، وبين الأخوة مرة أخرى أو بالعلاقة مع الأهل بشكل عام في أزمة اغترابه تجعل من الصعوبة بمكان اندماجه الفعلي والفعال داخل المجتمع، وما يعزز ذلك قناعة المفرج عنه القبلية بأن المجتمع غير مستعد لمنحه فرصة أخرى لإعادة الاعتبار لنفسه اجتماعيا وأخلاقيا من خلال اعدم منحه وسائل مناسبة لتكيفه مع محيطه ومع الواجبات لاجتماعية، وخصوصا ما تعلق منها بالعلاقات الزوجية وما يترتب عليها

---

[1] مداني، مداني، أثر البرامج التأهيلية في الحد من ظاهرة العود، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008.

[2] عودة، عبد القادر، مرجع سابق، ص738.

من زيارات للأهل ومجاملات اجتماعية مناسباتية وغيرها بشكل عام، في ضل عدم وجود هيئات و جمعيات اجتماعية تحت ما يسمى بالرعاية الاجتماعية اللاحقة التي بوسعها ومن شأنها العمل على تذليل الصعاب التي نمت وربت في ضل ما لحق من اختلاف زماني، مكاني، وقيمي بين المفرج عنه ومحيطه الاجتماعي.

كما أن للتحقير الاجتماعي الذي يخلفه السجن على النزيل بعد إيداعه السجن هو ما يتمثل في نظرة المجتمع إلى السجين وهي نظرة سلبية، وفي العار الاجتماعي الذي يلحق به سواء كان ذلك من الناحية الاجتماعية أو حتى من الناحية الرسمية (سجين سابق أو صاحب سوابق عدلية) وهذا من شأنه أن يعقد العلاقة ويباعد بين السجين والاندماج، فالنقطة السوداء (العقوبة) في ملف النزيل أو ما يعرف بالوصمة يشكل عبئا ثقيلا إداريا ونفسيا واجتماعيا من الصعب على النزيل تجاوزه إلا بعد مدة ليست قليلة وأحيانا لا يستطيع.

تأثر والدا المحبوس: جاء هذا الأثر في المرتبة السابعة بنسبة موافقة عليه بلغت 82.4% من أفراد عينة البحث، وبمتوسط حسابي قيمته 4.11 دالا على تأثر الوالدين من أثر عقوبة سالب حرية ابنهم عليهم، وانحراف معياري 0.72 وهو يعبر عن التجانس الكبير بين آراء ووجهات نظر أفراد العينة إزاء هذا المؤثر.

تختلف معاناة الوالدين عن معاناة الزوجات والأولاد حسب الكثير من الدراسات، فهما يتعذبان بفعل شكوكهم في عدم مقاومة ابنهما لمعاناة السجن وصعابه، من عزلة وشعور بالغربة وسوء تغذية، وربا يراودهما الشك حتى في طريقة تربيتهما وتنشئتهما له أكانتا بالقصد أو بدون قصد مشجعة له على تحمل الصعاب والصبر عليها فهانت أمامه العواقب وأصبح لديه داخل السجن وخارجه سواء، ويدخلان في نوبات اللوم و تعزير النفس والشعور بالذنب ما يعود عليهم بتعب نفسي و جسدى "فهما أيضا يعانيان من الأعراض الجسيمة مثل فقدان الشهية والأرق والتعب، وكذلك من التفاعلات النفسية مثل الانشغال المتواصل بصور وذكريات الابن السجين"[1]، مما قد يحول دون زيارتهما لأبنهما، أو أنهما يمتنعان عن زيارته عقابا له جراء مخالفته لمبادئ التربية السليمة التي لقناها له في الصغر، وهو في الحالتين عزلة اجتماعية للسجين تحول دون السير الحسن لعملية تأهيله داخل المؤسسة العقابية مما يبقي على احتمال عودته للإجرام كبيرة.

كما أثبتت الدراسات أيضا أن "حزن الأب يختلف عن حزن الأم تجاه سجن ابنها فالأم – بصورة خاصة- تظهر ميلا كبيرا للتحدث عن المشكلة عن حزنها وأملها والإحباط الذي تعانيه، في حين يميل الأب إلى عدم الكشف عن مشاعره والتعامل مع الغضب والإحباط العميق واللذين يغليان تحت غطاء(الهدوء المتفهم)"[2].

عزوف معارف المحبوس عن زيارته: احتل هذا الأثر المرتبة الثامنة بنسبة موافقة عليه من قبل أفراد عينة الدراسة بلغت 77.2%، ومتوسط حسابي 4.08 وهو يعني أن للعقوبة السالبة للحرية تأثيرا على هذا الجانب الاجتماعي للمحبوس، وانحراف معياري 0.81 وهو يعني وجود تجانس كبير في أراء المبحوثين حول هذه العبارة، والتي مفادها أن عقوبة سلب الحرية تدفع بمعارف المحبوسين للعزوف عن زيارتهم، لأن العقوبة السالبة للحرية للمجرم إضافة لفعله المشين والمنبوذ والمستهجن اجتماعيا تجلب العار والدونية

---

[1] سرمك حسن، حسين، المشكلات النفسية لأسر الحرب وعائلاتهم، مكتبة مدبولي، القاهرة،1995، ص ص120-124.

[2] بلعيساوي الطاهر، مرجع سابق، ص110.

لأقاربه في أوساطهم الاجتماعية، الأمر الذي يدفعهم للعزوف والامتناع عن زيارته حفاظا على ماء الوجه من جهة وعلى المكانة الاجتماعية من جهة أخرى، أو بعبارة أخرى عقابا له على فعلته ودفعا للعار الاجتماعي الذي لحق بهم جراء ارتكابه للجريمة ودخوله السجن، ويكونون بذلك قد مهدوا لإفقاده السند والكنف وعد الترحيب به بعد الإفراج عنه، الأمر الذي يحول دون تهيئة الظروف أمامه ليتكيف بسهولة ويندمج بطرق سوية داخل المجتمع مما يدفعه إلى العودة مرة ثانية لارتكاب السلوك المجرم قانون وهذا ما يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة مصطفى عبد المجيد من حيث "تلازم العود إلى الجريمة مع انخفاض نسبة الزيارات سواء زيارات أسرية أو زيارات أقرباء أو زيارات صداقة مع قلة في عدد المراسلات اليومية" [1].

اهتزاز الاعتبار الاجتماعي لكل من السجين وأسرته: احتل هذا الأثر الترتيب التاسع، حيث وافق عليه78,4% من أفراد العينة، وبلغ المتوسط الحسابي لتلك الاستجابات4,03 مما يعني أن للعقوبة السالبة للحرية تأثيرا على اهتزاز الاعتبار الاجتماعي والمكانة الاجتماعية لأسرة لمحبوس، كما تبين وجود تجانس كبير في آراء المبحوثين إزاء هذه العبارة حيث بلغ الانحراف المعياري(0,80) ....

أسرة السجين هي ملجأه الأخير عند الإفراج عليه، لذا مد يد الاهتمام لها واحتوائها لتجنيبها الانهيار بسبب فقدانها للعائل الاقتصادي بالدرجة الأولى إن لم يكن لها مصدر آخر لذلك، وفقدانها لمصدر سلطة الضبط والربط الاجتماعيين كذلك، إذ يعتبر أحد العوامل الهامة في تماسكها.

إن هذا التماسك فيها الحفاظ عليه بعد سجن الزوج يبقي على استمرارها وبالتالي استمرار صلة السجين بالعالم الخارجي وإبقائه كذلك على صلة بها مما يلزمه على الانتماء إليها الأمر الذي يجعلها مهيأة لاستقباله بعد الإفراج عليه هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا طال عقاب المجتمع لأسرة عائلها تمت إدانته بعقوبة سالبة للحرية بسبب جرمه بسلبها اعتبارها ومكانتها الاجتماعيين بدل من تقديم يد المساعدة لها من رعاية اجتماعية ونفسية وحتى مالية بقدر ما يمكنهما ذلك من ضمان استقرارها والتكيف مع الظروف الاستثنائية التي صنعها غياب ربها، لأن في ذلك تمكين للمؤسسة العقابية من النجاح في التطبيق الفعلي والفعال لبرامج الرعاية الاجتماعية على السجين في حد ذاته فتقضي على مواطن الخلل في شخصيته ويصبح إنسان سويا وتكون بذلك قد حدت من احتمال عودته للإجرام من جهة أخرى

وجود فئة متمردة على المجتمع وكارهة له: جاء هذا الأثر في المرتبة العاشرة حيث وافق عليه نسبة 70.8% من أفراد عينة البحث، وبلغ المتوسط الحسابي3.93 مما يدل على أن للعقوبة السالبة للحرية تأثيرا على السجين من حيث جعله متمردا على المجتمع وكارها له، كما يظهر لنا أن هناك تجانسا في أراء المبحوثين حول هذه العبارة حيث بلغ الانحراف المعياري0.89.

إن وجود الشخص "بدون عمل وهو قادر عليه يدفعه إلى الانتقام من المجتمع وأبرز تعبير لذلك هو ممارسة السلوك المنحرف بكل أنواعه"[2]، كما أنه يعتقد بأنه شخص مختلف عن الآخرين، فيميل للعزلة والانسحاب وعدم الرضا والاحتجاج على واقعه الاجتماعي غير المستقر، مما يفتح أمامه فرص الانحراف ويجعل من السهل عليه اللجوء والارتباط بالعصابات الجانحة والعود للجريمة وهذا ما ذهبت إليه نظرية الوصم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى السجن يبقى سجن ففيه يتجسد عزل المجرم عن المجتمع حتى يتم

---

[3] مصطفى عبد المجيد، كاره، مرجع سابق، 2008.

[1] حسن، فتح الباب، المخدرات سلاح الاستعمار، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967، ص28.

إصلاحه لكن بالمقابل وبالموازاة تنموا مع السجين أمراض اجتماعية وبالخصوص النفسية منها فيصبح ذا نمط عدواني "لما يبديه من تحدي ساخر فظ لنظم المجتمع"[1]، مما قد يحول دون تفهمه لمواقف مجتمعه تجاهه، ويزيد من اتساع الهوة بينه وبين مجتمعه ويمنع نفسه من كنفه ويقطع بذلك روابطه به فتغلق في وجهه كل مصادر العيش الكريم، وتضيق به الدائرة الاجتماعية بما رحبت من تكافل وتضامن ورحمة وألفة وغيرها فيصبح عاجزا على مواجهة متطلبات البقاء الفعلي والفعال في مجتمعه، ويعيش بذلك على هامشه تتخطفه سبل الانحراف والإجرام ويعود بذلك للإجرام مرة أخرى، بدافع الانتقام "لأنهم يشبهون العقوبة بالصفعة على الوجه، وان رد الفعل الطبيعي لدى من تأصلت الجريمة في نفوسهم أنهم سوف يردون هذاه الضفعة للمجتمع أضعافا مضاعفة"[2].

ضعف في الروابط الاجتماعية بين المحبوس ومجتمعه: احتلت هذه العبارة المرتبة الحادية عشر من بين أثار عقوبة السجن بنسبة موافقة عليها من قبل أفراد عينة البحث بلغت75.4%، بمتوسط حسابي لتلك الاستجابات قيمته3.88 وهو يدل على أن الروابط الاجتماعية بين لمحبوس ومجتمعة تتأثر بعقوبة سجنهم، و انحراف معياري قيمته0,80 وهو يدل على وجود تجانس كبير بين آراء ووجهات نظر أفراد العينة إزاء هذه العبارة.

إن التحقير الاجتماعي الذي يخلفه السجن على النزيل بعد إيداعه السجن هو ما يتمثل في نظرة المجتمع إلى السجين وهي نظرة سلبية، وفي العار الاجتماعي الذي يلحق بالسجين سواء كان ذلك من الناحية الاجتماعية أو حتى من الناحية الرسمية (سجين سابق أو صاحب سوابق عدلية) وهذا من شأنه أن يعقد العلاقة بين المحبوس ومجتمعه ويوسع في الهوة بينهما، فالنقطة السوداء (العقوبة) في ملف النزيل أو ما يعرف بالوصمة يشكل عبئا ثقيلا إداريا ونفسيا واجتماعيا من الصعب على النزيل تجاوزه إلا بعد مدة ليست قليلة وأحيانا لا يستطيع، لأن فقدان الثقة بالمجتمع من قبل السجين بسبب مكوث بالسجن، يجعل من هذا الأخير يرى أن المجتمع قد أدار له ظهره وتخلى عنه نهائيا وهو ما من شأنه أن يقوي الشعور بالاغتراب أو عدم الانتماء الاجتماعي، الأمر الذي يعزز من احتمال العودة للسلوك الإجرامي من جديد.

انحراف زوجات المحبوسين: أتت هذه العبارة في المرتبة الثانية عشر من حيث أثار عقوبة السجن على الجوانب الاجتماعية للمحبوس بنسبة موافقة عليها من طرف أفراد عينة البحث بلغت65.9%، وبمتوسط حسابي قيمته3.87 والذي يعني أن انحراف زوجات لمحبوسين يتأثر بحبس أزواجهن، وبانحراف معياري قدره0.84وهو يدل على تجانس كبير بين أفراد عينة البحث إزاء هذا المؤثر.

يمثل رب الأسرة في المجتمع العربي عامة والجزائري خاصة أهمية كبيرة بالنسبة لأفرادها، فهو أساس تماسكهم ومصدر رزقهم وسلطة الضبط لهم، ولمجرد دخوله السجن تنهار هذه الأسرة وتتأثر سلبا، والمتأثر بالدرجة الأولى بذلك الزوجة حيث تضطرب الأدوار لديها فتصبح مع أبنائها الآمر والناهي فيهم والمعيل المباشر لهم، ومن هنا تبدأ مشكلة العلاقات التي تتأثر بشخصية الأم بالخصوص إذا كانت شخصية ضعيفة وخروجها للعمال إن كانت من قبل ماكثة بالبيت، بالخصوص إذا كان هذا العمل غير

---

[1] أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، الدار الجامعية، بغداد، (د.ت)، ص28.

[2] عودة عبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي، مؤسسة الرسالة بيروت، 1408، ص739.

مناسب من حيث طبيعته ونوعه وأجره، وأمام ما يحتاجه هذا الدور الجديد المنوط بها من وقت وجهد كبيرين تظهر مشكلة عدم التوافق الأسري والذي ينجر عنه انحرافات بين أفراد الأسرة الواحدة لأن عدم تقدير أفرادها للمسؤوليات والأدوار الجديدة للأم في غياب الأب بسبب السجن يجعل منها فريسة اللاتوافق الاجتماعي والنفسي مما"قد يؤدي إلى الكثير من الخلافات بين الأبناء وانشغال كل منهم بالمشكلات الفرعية دون التفكير في مستقبل الأسرة"[1]، مما يدفع بالأم للتنازل عن دورها كمربية ومعيلة بداعي العجز أمام مواجهة متطلبات الحياة المستقرة لها ولأبنائها، وربما تطليق زوجها ومعاودة الزواج مرة ثانية، وهذا ما أوضحته دراسة أجريت على زوجات السجناء أن "واحدة من كل أربعة من زوجات الذين يقضون العقوبة الأولى مرة لم تستمر علاقتهن بأزواجهن، بينما واحدة من كل أثنين من زوجات العائدين للجريمة قد انقطعت علاقتهن بأزواجهن"[2] وهذا أمر يدفع بالسجين بعد الإفراج عنه للعود مرة ثانية للإجرام لأنه يفتقد للمحيط الذي يأويه ويحتويه بعد صدمة الإفراج.

كما أن هذه الزوجة تعاني القلق(Anxiety) جراء الضغوطات النفسية التي تلحق بها والخوف على مستقبل أبنائها من التسرب المدرسي والتشرد والانحراف وغيرها من الآفات الاجتماعية، وعلى زوجها السجين من السجن وألامه وما يلحقه به من معاناة نفسية وجسدية وعقلية وربما حتى مستقبله المهني بعد الإفراج، وأن هذا القلق يتجدد وتزداد حدته "بأوقات الأعياد والمناسبات وخاصة شهر رمضان فيزداد حزنها وغضبها وخاصة من لديها أطفال"[3]، كما قد تخاف من أفراد المجتمع ومن نظرة ازدرائهم لها ولأبنائها ومن خشية التحرش بها من قبلهم وغيرها من المخاوف التي تعود عليها بالقلق الشديد، وكما هو معلوم الأمر إذا تجاوز حده الطبيعي أصبح بيئة مهيأة "لمختلف الأمراض النفسية وبالخصوص تلك التي لها علاقة بالسلوك الإجرامي كالهيستيريا التحويلية والهيستيريا التسلطية وهيستيريا المعتقدات الوهمية"[4]، وتصبح بذلك الأسرة وكرا لتفريخ الانحراف بشكل عام والجريمة بشكل خاص وأنها غير مستعدة لاستقبال المفرج عنه بطرق سوية تساعد على إتمام ما تعرض له من إصلاح وتأهيل بالمؤسسات العقابية، لأنها تفتقد لمكنزمات الرعاية السوية والفعلية له، مما يجعله يعود أمام الظروف غير المهيأة لذلك إلى عالم الإجرام مرة أخرى، لأن الزوجة الصالحة بمثابة السكن لقوله تعالى:" ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة..."[5]، وأن البيئة الأسرية غير السوية بشكل عام تعتبر وكرا لتفريخ الإجرام والعود إليه.

كما أن تواجد الزوج بأسرة زوج سجين له تبعاته الاجتماعية من تحقير وازدراء وهشاشة وغيرها من المواصفات المشينة التي تلحق بها العيب والعار سواء كانت من أهلها أو من أقاربها أو من صديقاتها أو ممن حولها أو من المجتمع بشكل عام، في النهاية تؤدي بها هذه المواقف المحرجة الناتجة عن القيود التي يفرضها المجتمع عليها إلى الشعور بالنقص Inferiority "الذي يجعلها تعاني من

---

[1] عبد اللطيف شلبي، نعيم عبد الوهاب، استخدام لعلاج الأسري في مواجهة المشكلات الاجتماعية لأسر المسجونين في قضايا المخدرات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 1998، ص60.

[2] سرمك حسن، حسين، مرجع سابق، ص ص 120-124.

[3] طالب ذوقان، عرفات صبحي، المشكلات الاجتماعية والنفسية لزوجات الأسرى الفلسطينيين وتصور لبرنامج مقترح لمواجهتها من منظور العلاج الأسري في خدمة الفرد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة، ص ص122-156.

[4] أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، الدار الجامعية، بغداد، (د.ت)، ص24.

[5] القرآن الكريم، سورة الروم ، الآية21.

الاكتئاب والعجز والفشل عن مواجهة ضغوط الحياة وهمومها"[1]، وما تجدر الإشارة إليه هو أن عقدة النقص هي من العقد النفسيةComplexes التي تشكل" جزء من الجانب اللاشعوري المكتسب من الاستعدادات النفسية للإنسان، تتكون من ذكريات وخواطر متنوعة بسمات انفعالية مؤلمة أو منفرة، لا تستسيغها الذات الحسية فتكتبها في اللاشعور"[2]، وهي تدفع بصاحبها إلى أساليب الشذوذ المختلفة المناهضة للمجتمع "الأمر الذي يجعلها ضمن العوامل النفسية للإجرام"[3]، وأن وسط كهذا قد يدفع بمن فيه إلى الانحراف والإجرام وبالعائد إليه إلى العود للجريمة، ناهيك عن الميل للوحدة والانعزال الذي يلحق بالمرأة المسجون زوجها حسب ما أكدته دراسة كل من "ديكيل و راشيل" عام2007 في المجتمع الأمريكي أن "زوجات أسرى الحرب قد سجلوا مستويات عالية من الضغوط، ومستويات مرتفعة من التجنب والقلق والانطواء الاجتماعي وتجنب المشاركة الايجابية في المجتمع"[4]، إذ أن سلوكيات كهذه قد تدفع بزوجة السجين إلى سجن الذات وفرض قيود مشددة على الأبناء ومنعهم من التفاعل مع الآخرين بشكل مرضي وهذا إذ لم تمنعهم من الخروج مطلقا وكأنهم بسجن حقيقي إرادي مشكلة بذلك ما يسمى بالأسرة السجينة.

إن عزلة حقيقية كهذه لأفراد الأسرة عن المحيط الاجتماعي الخارجي يجعلهم في ركود ثقافي كبير وينمي فيهم نظرة أحادية لما يحيط بهم، نظرة تتغذى من التشاؤم ومن مختلف الأمراض النفسية الأمور التي تؤهلها لأن تخلق بيئة ليس بوسعها أن تهيئ جوا اجتماعيا يتسع للجميع مما قد يفرض عزلة اجتماعية على السجين المفرج عنه ويحول بذلك دون إعادة اندماجه السوي في المجتمع الأمر الذي يبقي على حظوظ عودته للإجرام كبيرة.

فك الارتباطات الاجتماعية بين السجين وأسرته وبين المجتمع: جاء هذا الأثر في المرتبة الثالثة عشر إذ وافق عليه نسبة 70.1% من أفراد العينة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الاستجابة3.86 مما يدل على أن للعقوبة السالبة للحرية تأثيرا على فك الارتباطات الاجتماعية بين السجين وأسرته وبين المجتمع، كما تبين وجود تجانس في آراء المبحوثين إزاء هذه العبارة حيث بلغ الانحراف المعياري(0.85) .

بداية من عدم زيارة السجين من قبل أفراد أسرته بدواعي مالحق بهم من عار اجتماعي بسبب فعلته المشينة والمستهجنة اجتماعيا، وهذا بإمكانه أن يلحق أضرارا بليغة بالسجين، فهم بذلك يصعبون من عملية علاجه و من عملية تأمين تأهيله بما يتوافق ويخدم عملية إدماجه السوي في المجتمع، لأن عدم الوقوف على الجانب الاجتماعي له يحول دون تنمية قدراته، ودون تعويده على الأنماط السلوكية السوية، مما يجعل من المؤسسات العقابية مكانا لحرمان السجين حقوقه، وتفقد بذلك عقوبة سلب الحرية معناها الإصلاحي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لزيارات أهل السجين للسجين تأثيرا قويا في تعزيز شعوره بالانتماء لمجتمعه الأمر الذي يشجعه ويدفعه للرجوع إلى مجتمعه فردا صالحا وتقل بذلك احتمالات عودته للسلوك الإجرامي مرة أخرى، لأن

---

[1] سرمك حسن، حسين، المشكلات النفسية لأسرى الحرب وعائلاتهم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ص 120-124.

[2] عبد العزيز القوصي، أسس الصحة النفسية، القاهرة، ط4، 1952، ص114.

[3] أكرم نشأت إبراهيم، مرجع سابق، ص2.

[4] أكرم نشأت إبراهيم، مرجع سابق، ص2.

[8] طالب ذوقان، عرفات صبحي. مرجع سابق، ص ص 120-124.

زيارة الأهل له تعمل على" توطيد أواصر العلاقات العائلية للمحبوس من جهة ، وإعادة إدماجه اجتماعيا وتربويا من جهة ثانية، أو لأي سبب آخر، لا سيما إذا تعلق بوضعه الصحي"[1]، وبالخصوص ما تعلق بالصحة النفسية وبالضبط في إحدى جوانبها والمتمثل في التخلف النفسي وما لصاحبه من علاقة وطيدة بالسلوك المناهض للمجتمع والمتسم بالعدوانية لأنهم أشخاصا"كثر اصطداما بنظم المجتمع من فراد النمط المراوغ، وبالتالي تزداد جرائمهم المتسمة بالرعونة والقسوة كجرائم الإيذاء والسرقة بإكراه والاغتصاب"[2]، ثم ضغوط المجتمع عليه خلال فترة يعاني فيها من شعوره بالتحقير الاجتماعي نتيجة عقوبة سلب حريته و بتخلي المجتمع عنه باعتباره فردا ضارا به، و كذلك شعوره بالاغتراب عن الواقع الاجتماعي، ووصمة بالانحراف، وعدم الثقة به والتعامل معه وعدم تشغيله، ورفض مصاهرته وربما تطليق زوجته وأخذ أبنائه منه، كلها عوامل تجعله أكثر شعور بالاغتراب في مجتمعه ما قد يجعله عرضة للعود إلى الإجرام.

الوصم الاجتماعي للمحبوس: احتل هذا الأثر المرتبة الرابعة عشر إذ وافق عليه 57.9% من أفراد عينة البحث، وبلغ المتوسط الحسابي (3.65) وهذا يعني أن للعقوبة السالبة للحرية تأثيرا من حيث وصم المحبوس وأسرته اجتماعيا، كما تبين وجود تجانس في آراء المبحوثين إزاء هذه العبارة حيث بلغ الانحراف المعياري(1.13) .

إن المحبوس أثناء قضائه لمدة العقوبة يتكيف مع بيئة السجن ويؤسس مجموعة من العلاقات الجديدة مع أفراد هذه البيئة وعند خروجه بعد انقضاء مدة عقوبته يجد أنه في عالم غريب عنه نوعا ما، ويزيد النبذ والوصم والنفور منه والمقاطعة، في إطار أحكام يصدرها المجتمع في ضوء قيمه وعقائده الاجتماعية العامة للجريمة والمجرم ولتي هي في الأصل نظرة استنكار للفعل الإجرامي واحتقارا لصاحبه، ولكن النظرة بهذه الصفة، إن كانت من جهة وسيلة كفاح ضد الجريمة، باعتبارها تردع الكثيرين عن إتيانها، خشية تعرضهم لنظرة الاحتقار، فإنها من جهة أخرى قد تكون سببا مباشرا في ارتكاب الجريمة، ويتجلى ذلك من حيث وقوف هذه النظرة دون تأهيل المجرم واسترداد مكانته الاجتماعية بعد انتهائه من تنفيذ عقوبته، لأنها تجعله محل كره الناس وبالتالي استبعاده من مجتمعهم، مما يحرمه من الحصول على عمل مشروع يسد من أجره حاجاته وحاجات من يعولهم الأساسية، فترغمه الحاجة إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى لتلبيتها، كما أن غرابة هذا الواقع قد تشكل دافعا جديدا يزين له العودة إلى الجريمة حيث العلاقات التي كونها والبيئة التي تتقبله، حتى أن الأسباب الذاتية منها جانبا مرتبطا بالوصم الاجتماعي فصغير السن لا يحتمل نبذ المجتمع بالشكل الذي قد يحتمله الأكبر سنا، مما يجعله يعود إلى الجريمة، لأن هذا التصرف من قبل الأسرة أو المجتمع يدفع حتى بالفرد السوي إلى ارتكاب الجريمة وما بال الذي تعود الجريمة والإجرام.

فاحتمال عودة السجين المفرج عنه إلى عالم الجريمة أمرا واردا إذا ما وضعنا في الحسبان تأثير الوصمة الاجتماعية المختلفة على حياة المحبوسين بعد خروجه من السجن.

انعدام الثقة في المحبوس وفي أسرته من قبل أفراد مجتمعه: جاء هذا الأثر في المرتبة الخامسة عشر والأخيرة حيث وافق عليه نسبة 54,4% من أفراد عينة البحث، وبلغ المتوسط الحسابي 3.52 مما يدل على أن للعقوبة السالبة للحرية تأثيرا على السجين

---

[1] المادة 69 من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

[2] أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، الدار الجامعية، بغداد، ص28.

من حيث انعدام الثقة في المحبوس وفي أسرته من قبل أفراد مجتمعه، كما يظهر لنا أن هناك تجانس في أراء المبحوثين حول هذه العبارة حيث بلغ الانحراف المعياري(1,11)...

إن انعدام الثقة في المفرج عنه من قبل المجتمع يشعره بالطرد الاجتماعي الذى تكون له آثار سلبية عليه قد تدفع به للعود إلى الجريمة، لأن نظرة المجتمع غالبا ما يكون لها انعكاس على تصرف من سجنوا أو حوكموا بالسجن، فكلما تناسى المجتمع أو تغافل عن تصرفاتهم كلما كان مردوده على الشخص مريحا ومشجعا لاستقامته وإثبات حسن سيرته وسلوكه، وكلما عاتب المجتمع الفرد ولامه على فعله كلما كان له خطورة العودة لارتكاب فعل مماثل أو أخطر منه.

كما قد تتجاوز عدم ثقة المجتمع في المحبوس المفرج عنه إلى أسرته حيث تحضا بالرفض المجتمعي وربما العائلي كالعزوف عن زيارتهم أو عدم دعوتهم للمناسبات العامة وحتى تحاشي الزواج منهم، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان هذا المفرج عنه وأسرته من مد يد العون لهم ومساعدتهم على تجاوز صدمة مابعد السجن مما يجعل من تحول المشكلة البسيطة إلى مشكلة مركبة ومعقدة تفرخ الكثير من المشاكل الخطيرة أو الظواهر المعتلة في المجتمع كظاهرة العود وربما منحرفين جدد من أفراد أسر المحبوسين المفرج عنهم.

5.خاتمة

إن نظرة المجتمع غالبا ما يكون لها وقعا في نفوس من تعرضوا لعقوبات سالبة للحرية ينعكس عند الكثير منهم على تصرفاتهم فتظهر على شكل سلوكات غير سوية، فكلما تغافل المجتمع عن تصرفاتهم كان مردود ذلك عليهم مريحا ومشجعا وأبدوا استعدادا للعيش السوي فيه، وكلما عاتبهم المجتمع ولامهم على صنيعهم ترتب عليه كلما كان له خطورة عودتهم لارتكاب فعل أكثر خطورة من الفعل الأول، لأن موقف المجتمع السلبي والنظرة الدونية والرفض الاجتماعي وعدم زيارته من قبل سرته، وعدم تقبل المجتمع له بعد الإفراج، وعدم تشغيله بعد الإفراج واحتقاره ووصمه بالانحراف وعدم الثقة فيه، وعدم قبول مصاهرته كلها أسباب رئيسية لعودة المجرمين إلى الإجرام، وهذا ما أكدته دراستنا هذه حيث توصلت إلى أن

مهما اختلفت الأسباب وتعددت فإنها في الأخير نتاج عوامل اجتماعية كنظرة الاحتقار والظن والريب من طرف أفراد المجتمع والتي تؤدي حتما إلى عدم إعطاء فرص للمفرج عنهم لإعادة بناء الذات من جديد والتكيف بسهولة في بيئاتهم الاجتماعية، فللمواقف السلبية من طرف المجتمع تجاه المفرج عنهم على أنهم مجرمين ولا فائدة ترجى منهم يؤدي بهم إلى العودة مرة أخرى إلى الإجرام، وإلى عوامل أخرى قد تعود إلى إخفاق المشرفين على تنفيذ البرامج التأهيلية في نهج الطرق الصحيحة في عملية تأهيل النزلاء بغرس فيهم روح المثابرة والمبادرة والاعتماد على الذات، وتنمية فيهم روح الإرادة والثقة في النفس ليخرجوا إلى المجتمع أفرادا أصحاء بوسعهم مواجهة الضغوط السوسيولوجية والسيكولوجية، وإلى عوامل ذاتية فطرية كامنة في الفرد كحب التواكل على الغير، وإلى عوامل إدارية كالتبعية القضائية والمتمثلة في صحيفة السوابق العدلية وهذا ما أكده شلدون بقوله"بأن عوامل الانحراف ترتبط بأسباب متشابكة ومتعددة منها الأسر المفككة وأصدقاء السوء وعدم توفر المال الكافي للإنفاق وعدم الالتزام بالقيم الاجتماعية [1]، وهذا ما أكدته دراستنا هذه والتي توصلنا فيها إلى أن أثار العقوبة السالبة للحرية على الجوانب الاجتماعية للسجين تتراوح مابين مؤثر ومؤثر جدا، حيث كانت مؤثرة جدا على 27% من الجوانب الاجتماعية التي كان لها علاقة بعود المفرج عنهم للإجرام

[1] نقلا عن أحمد، رشاد، مرجع سبق ذكره، ص 178.

والمتمثلة في (انحراف أبناء المحبوسين، تفكك أسر المحبوسين، انخفاض في المستوى المعيشي لأسر المحبوسين، وفتور العلاقات الاجتماعية بين المحبوس وأسرته) وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 4,44 وانحراف معياري قيمته 0,64، ومؤثرة على 73% من الجوانب الاجتماعية للمحبوس التي كان لها علاقة بعوده للإجرام وهي ممثلة في كل من(انتشار البطالة بين المحبوسين المفرج عنهم، صعوبة الاندماج في المجتمع، تأثر والدا المحبوس، عزوف معارف المحبوس عن زيارته، اهتزاز الاعتبار الاجتماعي لكل من السجين وأسرته، وجود فئة متمردة على المجتمع وكارهة له، ضعف في الروابط الاجتماعية بين المحبوس ومجتمعه، انحراف زوجات المحبوسين، فك الارتباطات الاجتماعية بين السجين وأسرته وبين المجتمع، الوصم الاجتماعي للمحبوس، وانعدام الثقة في المحبوس وفي أسرته من قبل أفراد مجتمعه) وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,94 وانحراف معياري قيمته 0.86.

وعليه توصي الدراسة بمايلي:

- ✓ الاهتمام بالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من خلال العمل الحكومي و الجمعوي.
- ✓ توفير الرعاية الاجتماعية للسجين قبل وبعد الإفراج عنه ولأسرته كذلك.
- ✓ توعية أفراد المجتمع بقضية السجن والسجناء.
- ✓ استبدال العقوبات السالبة للحرية حسب الحالة بعقوبات بديلة

5.قائمة المراجع

1.5.قائمة المراجع باللغة العربية:

- القرآن لكريم
- خضر عبد الفتاح، تطور السجن ووظيفته، أبحاث لندوة العلمية الأولى،(المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1404).
- خضر عبد الفتاح، وقف تنفيذ العقوبة، (مطابع مهد الإدارة العامة: الرياض، 1404).
- غانم، عبد الله عبد الغني، أثر السجون على سلوك سلوك السجين، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999).
- العجرفي، علي حامد، تطبيق العقوبات على المجرمين وأثرها في حماية حقوق الإنسان، (الدار العربية للطباعة والنشر: الرياض، 1427).
- أبو غدة، حسن، أحكام السجن ومعاملة السجناء، (مكتبة المنار: الكويت، 1408).
- عبد الله بن على، الخثمعي، بدائل العقوبة السالبة للحرية بين الواقع والمأمول: دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الخبراء وأهل الاختصاص في القضاء السعودي والعدالة الجنائية، رسالة ماجستير، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض، 2008).
- العساف، صالح حامد. المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، (مكتبة العبيكات للطباعة والنشر: الرياض،1994).
- عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، (دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2000).
- علي محمد الحبيب، الماوردي، الأحكام السلطانية والولاية الدينية، تحقيق عصام فارس الحر سقاني ومحمد إبراهيم الزعل، (المكتب الإسلامي: بيروت، 1996).
- محمد إبراهيم، زيد، علم لإجرام وعلم العقاب، (دار الثقافة للنشر: القاهرة، 1980).
- أبو عامر، محمد، زكي، دراسة في علم الإجرام والعقاب، (الدار الجامعية للطباعة والنشر: عمان، 1985).
- مصطفى عبد المجيد، كاره. السجن كمؤسسة اجتماعية، رسالة ماجستير، (المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب: الرياض،2008).
- زيد بن عبد الله بن دريس، الخدمة المقدمة من اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم: واقعها وآفاقها، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض، 2007).

- عمر السعيد رمضان، دروس في علم الإجرام، (القاهرة، 1964).
- حسن إسماعيل، عبيد، سوسيولوجيا الجريمة، (شركة ميدلاين المحدودة: لندن، 1993).
- محمد سلامة، غباري. الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، (المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، 1989).
- عبد الحكيم السيد، نقين صابر، العلاقة بين ممارسة العلاج الأسري للمرأة المعيلة ومستوى الأداء الاجتماعي لها، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة حلوان: القاهرة، 2006).
- فواز حسين، هيثم فوزي، المؤشرات السلوكية والانفعالية غير السوية لدى أطفال الأسر في شمال الضفة الغربية من وجهة نظر أمهاتهم، رسالة مجستير غير منشورة، (جامعة اليرموك: الأردن،2007).
- مطلق بن طلق، العتيبي، العود إلى الجريمة من خلال تأثير بعض العوامل الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، (المعهد العالي للقضاء: الرياض، 2008).
- مداني، مداني، أثر البرامج التأهيلية في الحد من ظاهرة العود، رسالة ماجستير غير منشورة، (قسم علم الاجتماع: جامعة الجزائر، 2008).
- سرمك حسن، حسين، المشكلات النفسية لأسر الحرب وعائلاتهم، (مكتبة مدبولي: القاهرة،1995).
- بلعيساوي الطاهر، تأثير عقوبة السجن على أسر السجناء، مجلة الدراسات والبحوث الجامعية، العدد17، 2016.
- حسن، فتح الباب، المخدرات سلاح الاستعمار، (دار الكتاب العربي: القاهرة، 1967).
- أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، (الدار الجامعية: بغداد، (د.ت)).
- عودة عبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي، (مؤسسة الرسالة: بيروت، 1408).
- عبد اللطيف شلبي، نعيم عبد الوهاب، استخدام لعلاج الأسري في مواجهة المشكلات الاجتماعية لأسر المسجونين في قضايا المخدرات، (جامعة القاهرة: مصر، 1998).
- طالب ذوقان، عرفات صبحي، المشكلات الاجتماعية والنفسية لزوجات الأسرى الفلسطينيين وتصور لبرنامج مقترح لمواجهتها من منظور العلاج الأسري في خدمة الفرد، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة حلوان: القاهرة،(د،ت)).
- سرمك حسن، حسين، المشكلات النفسية لأسرى الحرب وعائلاتهم، (مكتبة مدبولي: القاهرة،(د،ت)).
- عبد العزيز القوصي، أسس الصحة النفسية، القاهرة،(1952).
- المادة 69 من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.
- *Putnam Addis, Family Structure and Juvenile Recidivism, Journal of offenders, Vol 11, 1984، p 24.*
- *M. Virkunen, Parental deprivation and recidivism, British Journal of criminology, Vol16,No4, 1976, p327.*
- *Cyril Burt, The Young Delinquent, (University of London press, 1952), p68.*

الملحق(أ)

	العبارات	الاستجابة				
		مؤثر جدا	مؤثر	تأثير متوسط	غير مؤثر	غير مؤثر تماما
1	اهتزاز الاعتبار الاجتماعي لكل من السجين وأسرته					
2	الوصم الاجتماعي للسجين					
3	تفكك أسري وضعف في الروابط الاجتماعية					
4	انعدام الثقة في المحبوس وفي أسرته من قبل أفراد					
5	مجتمعه					
6	فتور العلاقات الاجتماعية بين المحبوس وأسرته					
7	عزوف معارف المحبوس عن زيارته					
8	فك الارتباطات الاجتماعية بين السجين وأسرته و					
9	المجتمع					
10	انحراف أبناء المسجونين					
11	انتشار البطالة بين المحبوسين المفرج عنهم					
12	وجود فئة متمردة على المجتمع وكارهة له					
13	انحراف زوجات المحبوسين					
14	صعوبة الاندماج في المجتمع					
15	انخفاض في المستوى المعيشي لأسر المحبوسين					
	الأثر السيئ للمفرج عنهم على قيم المجتمع					
	تأثر والدي المحبوسين					